بلا فساد وبلا محسوبيات

مسابقة توظيف كُبرى تستقطب ٨٥ ألف فرصة عمل في كل المحافظات ومن كل الاختصاصات

الوطن

وافق مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على مشروع قرار إجراء مسابقة مركزية لدى الوزارات والجهات العامة التابعة لها أو المرتبطة بها، الذي كانت قد أعدته وزارة التنمية الإداريـة لزيادة فرص العمل الموصفة في القطاع العام. وستعتمد المسابقة الشفافية وتبسيط الإجراءات وتكافؤ الفرص وتلغي المحسوبية والواسطات لأنها مؤتمتة بالمطلق ولا تسمح بتدخل العنصر البشري بها أو التأثير في نتائجها. وستتيح هذه المسابقة للمتقدمين إليها إمكانية التقدم للتعيين أو التعاقد وفق ثلاث رغبات تتناسب مع المؤهلات العلمية أو الخبرة المهنية لطالب التوظيف، وسيكون إجراء المسابقة على أساس بطاقات الوصف الوظيفي بشكل يحد من الفساد والمحسوبيات ويحقق شفافية تامة، حيث يمكن لطالب الاشتراك في المسابقة اعتماداً على بطاقة الوصف الوظيفي أن يختار الجهة العامة ومركز العمل الذي يرغب بالتقدم إليه بما يتناسب مع مؤهلاته العلمية ومهاراته الشخصية.

وكان البيان الختامي لمؤتمر الإصلاح الإداري الذي عُقد أواخر حزيران الماضي نص على إجراء مسابقة مركزية لإجراء الامتحان التحريري المؤتمت للفئتين الأولى والثانية الذي يحقق المساواة بين جميع المتقدمين واختيار الأنسب لشغل الوظائف، وإجراء الاختبار العملي المؤتمت أيضاً للفئات الثالثة والرابعة والخامسة القائم على القياس الموحد للمهارة الذاتية والمعرفة المهنية من المتقدمين شريطة حصوله على وثيقة صحية تثبت سلامته لتنفيذ المهام الموكلة لمركز العمل المتقدم إليه، ولن تتضمن المسابقة مقابلات شفهية وهذا يحقق موضوعية وحياداً كاملاً في الوصول إلى النتائج، على أن تُمنح درجات تفضيلية للحاصلين على شهادتي الدكتوراه والماجستير ودرجة واحدة عن كل سنة خدمة علم (الإلزامية والاحتياطية) للمسرح من الخدمة أو لا يزال يؤديها. وستستقطب هذه المسابقة فرص عمل في القطاع العام ما بين ٧٠ إلى ٨٥ ألف فرصة عمل موزعة على جميع المحافظات السورية وموزعة أيضاً على كل وزارات الدولة إضافة لرئاسة مجلس الوزراء وهيئة تخطيط الدولة والجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ومصرف سورية المركزي، ومن كل الاختصاصات العلمية والمهنية.

وقرر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس تخصيص إعانة مالية جديدة إلى صندوق التسليف الطلابي قيمتها ثلاثة مليارات وسبعمئة مليون ليرة سورية، وذلك بهدف تمكين الصندوق من زيادة قيمة القرض الشهري للطلاب في الجامعات، والاستمرار بتقديم خدماته في منح القروض للعام الدراسي الحالي.

> ٦٠ ألف ل.س قرض شهري لطلاب الطب و٥٠ ألف لباقي الكليات

وعلى ضوء الإعانة المالية الجديدة ستُصبح قيمة القرض الشهري ٦٠ ألف ليرة سورية لطلاب الكليات الطبية ومختلف الهندسات، و٥٠ ألف ليرة سورية لباقي الكليات والمعاهد، وقيمة القرض الشخصي ٣٠٠ ألف.

وتساهم قروض صندوق التسليف الطلابي في تخفيف الأعباء المادية عن الطلبة وأسرهم في ظل الظروف المعيشية الحالية، من خلال نوعين من القروض، شهرية وشخصية. ومن المتوقع أن تغطي خدمات الصندوق للعام الدراسي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ بعد الزيادة نحو ١٥ ألف طالب وطالبة سيحصلون على قروض شهرية أو شخصية.

وزير المالية يتحدث لـ«الوطن» عن أفكار قانون المصارف الجديد

ياغي: ما زال قيد البحث.. وفيه صلاحيات أوسع لمديري المصارف لينافسوا فيما بينهم

عبد الهادي شباط

كشف وزير المالية كنان ياغي لـ«الوطن» أن مشروع قانون إدارة المصارف العامة مازال قيد البحث وهو مرتبط بصدور قانون إصلاح شركات القطاع العام ومؤسساته الاقتصادية (الصناعية) لأن هناك الكثير من المواد والتعديلات التي يجري نقاشها في مشروع قانون المصارف الجديد تعتمد على مواد ونصوص واردة في مشروع قانون إصلاح المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة.

وبيّن الوزير أن مشروع القانون الذي يجري بحثه لا يشتمل على عمليات دمج للمصارف العامة بل إن هذا القانون سيكون معنياً في تطبيقات الحوكمة وإقرار مجالس إدارة فعالة ومديرين تنفيذيين فاعلين وهيئات عامة للمصارف ومنح صلاحيات وهوامش أوسع لمديري المصارف بما يسهم في خلق تنافسية في العمل المصرفي نحو مختلف القطاعات التنموية ورفد المصارف بالكوادر المؤهلة وتطوير معايير اختيار القائمين على تنفيذ الأعمال المصرفية وتأهيلهم وتدريبهم لتمكينهم من القيام بمتطلبات المرحلة القادمة.

> يعيد النظر بأجور العاملين للمصارف وأفكار لإشراك المصرفيين بالأرباح

وآلية الرقابة المالية على القطاع المصرفي ونظام العاملين والعقود المتعلق بالمصارف، وضرورة تناغم قانون إدارة المصارف العامة مع قانوني المؤسسات العامة والشركات المساهمة، وآلية تأليف الهيئات العامة في المصارف العامة والإشراف عليها من قبل مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي، كذلك مهام مجالس إدارات المصارف، إضافة لبحث التعليمات التنفيذية لمشروع القانون والمتضمنة إجراءات الترخيص والتسجيل، وزيادة رأس المال وإدارة المصرف والرقابة وأحكام توفيق الأوضاع وأحكاماً عامة، حيث تم تأكيد أهمية إيجاد دليل للحوكمة وفصل الإدارة عن الملكية. ويشار إلى أن اللجنة العليا لإصلاح القطاع العام الاقتصادي تعمل على حزمة من القضايا المالية والتنظيمية والقانونية المتعلقة بهذا القطاع بهدف إحداث تغيير إيجابي في آلية عمله واستعادة دوره وتسخير إمكانياته في تحسين مؤشرات الأداء وتقديم الخدمات المناسبة وإدارتـه بطريقة تعزز دوره في دعم الاقتصاد الوطني عبر صياغة تشريعات مناسبة تسمح بإقامة بنى إداريـة وتنظيمية ومالية متطورة تستوعب متطلبات تطوير هذا القطاع وإطلاق طاقاته.

فتح آفاق جديدة للزراعة بين سورية وروسيا

الوطن

ناقش وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا أمس مع وفد روسي من المركز العلمي الوطني لأكاديمية العلوم الزراعية الروسية، سبل التعاون في مجال البحوث العلمية الزراعية والثروة السمكية.

الوزير قطنا أكد أهمية هذا التعاون وتبادل الخبرات والتقانات الحديثة في كل المجالات التي تخدم الزراعة وفتح آفاق جديدة تساعد على تطوير الزراعة السورية، منوهاً بأن لدى سورية خبرات كبيرة في مجال البحوث العلمية الزراعية. واستعرض أعضاء الوفد المجالات التي يعنى بها المركز واستعداده لتقديم ما يلزم لتطوير التعاون مع الجانب السوري، تأتي هذه الزيارة على هامش أعمال المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين إلى بلدهم في قصر المؤتمرات بدمشق في الفترة من ١٦-١٨ تشرين الثاني الجاري.

مدير الثروة السمكية في وزارة الزراعة عبد اللطيف علي أكد لـ«الوطن» أنه تم وضع أسس لتوقيع اتفاقيات قادمة في مجال الثروة السمكية والأحياء مع الفدرالية الروسية مبيناً أنه تم بحث إمكانية تعزيز التعاون على أساس المنفعة المتبادلة والعادلة المشتركة وفق للتشريعات في كلا البلدين والعمل على تطوير التعاون والاستخدام الرشيد لمصادر البحرية الحية والعمل على التقييد والتخلص من الصيد غير الشرعي وغير المرخص إضافة إلى تبادل المعلومات والاهتمامات المشتركة ودعم التواصل في مجال البحوث والصيد.. ومن الجدير ذكره أن هذه الزيارة تأتي على هامش أعمال المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين الذي يعقد في قصر المؤتمرات بدمشق في الفترة من ١٦-١٨ تشرين الثاني الجاري.

درويش لـ«الوطن»: عقب ارتفاع أجور الشحن البحري ازداد الطلب على البضائع الإيرانية والتبادل التجاري ازداد لـ٤٠ بالمئة

رامز محفوظ

كشف رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش لـ«الوطن» بأن التبادل التجاري مع إيران ازداد بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة عن الفترة السابقة وهناك توجه ملحوظ من قبل القطاع الخاص لاستيراد البضائع والمنتجات الإيرانية.

وأوضح درويش أن التبادل التجاري مستمر وبشكل جيد، لافتاً إلى أنه عقب ارتفاع أجور الشحن البحري من دول شرق آسيا خلال الفترة الماضية ازداد الطلب على البضائع الإيرانية باعتبار أن تكاليف الشحن من إيران أقل من دول شرق آسيا، موضحاً بأن العلاقة الاقتصادية مع إيران تزداد وتتطور بشكل ملحوظ. وأشار إلى أن المنتجات الإيرانية ذات جودة عالية وهي ضمن المواصفات العالمية ولدى إيران إنتاج وصناعة رائدة مثل الصين وغيرها من دول شرق آسيا، موضحاً بأن الفرق في الشحن بين إيران والصين حالياً هو موضوع أجور الشحن وزمن وصول البضائع وهذه العوامل تلعب دوراً بتخفيض الأسعار. وعن المعرض التخصصي الثاني للجمهورية الإيرانية في سورية والذي سيقام على أرض مدينة المعارض بدمشق بتاريخ ٢٩ الشهر الجاري ودور الغرفة ومساعيها للتشبيك بين الجانبين السوري والإيراني بين درويش أن مهمة الغرفة دعوة رجال الأعمال والمستثمرين السوريين للقاء نظرائهم الإيرانيين وعقد جلسات مشتركة من خلال فعالياته المعرض الذي سيقام على أرض مدينة المعارض ونقدم لاتحاد غرف الصناعة والتجارة والصناعة أسماء الشركات المشاركة ونوعية الفعاليات التي سيقدمونها من أجل التشبيك بين الفعاليات الاقتصادية السورية والإيرانية. وأوضح أن هذه اللقاءات ستعقد خلال أيام المعرض وعلى هامش فعاليات المعرض سيتم عقد الملتقى الاستثماري التأسيسي من أجل عرض الفرص الاستثمارية الموجودة في سورية الزراعية منها والصناعية والخدمات الأخرى وسيكون هناك يوم مخصص لهذا الأمر سيحضره المستثمرون الإيرانيون والفعاليات الاقتصادية السورية، منوهاً بأن الملتقى الذي سيعقد هو تأسيسي للملتقى كبير سيعقد في طهران وستعرض خلاله الفرص الاستثمارية في سورية والهدف من عقده في إيران لاستقطاب ولقاء أكبر عدد ممكن من المستثمرين الإيرانيين.

ولفت إلى أننا سنستغل فرصة مشاركة بحدود ١٦٠ شركة إيرانية في المعرض من أجل عرض الفرص الاستثمارية في سورية والأهم عرض قانون الاستثمار رقم ١٨ والتسهيلات المقدمة من خلاله على المستثمرين الإيرانيين الموجودين، مبيناً أنه سيستمر التواصل بين القطاع الاقتصادي الإيراني والقطاع الاقتصادي في سورية خلال الفترة الممتدة من عقد الملتقى الاستثماري التأسيسي في سورية لحين عقد الملتقى الكبير في إيران من أجل التشبيك مع أكبر عدد من المستثمرين الإيرانيين وإقامة استثمار واعد في سورية. وعن المنتجات التي ستعرض خلال المعرض بيّن درويش أنها ستكون عبارة عن مواد غذائية ومواد بتروكيماوية ومواد أولية متعددة للصناعة ومواد دوائية وتجهيزات طبية والأهم ستكون موجودة مواد البناء المعدة لإعادة الإعمار. وكان قد عقد اجتماع عمل في السفارة الإيرانية بدمشق حيث بين السفير الإيراني في سورية مهدي سبحاني ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش وعضو مجلس إدارة الغرفة جورج داود لمتابعة التحضيرات لإقامة المعرض التخصصي الثاني للجمهورية الإيرانية في سورية والملتقى التأسيسي للملتقى الاستثماري السوري الإيراني.

الذهب مستقراً عند الـ١٧٥ ألف ليرة

تاجر لـ«الوطن» رغم الارتفاع ما زال الناس يقبلون على شراء الذهب

الوطن

عاد الذهب للارتفاع مؤخراً عقب فترة قصيرة حافظ من خلالها على استقراره وارتفع مؤخراً غرام الذهب عيار ٢١ ألفي ليرة سورية وذلك مع ارتفاع سعر الأونصة عالمياً إلى ١٨٦٦ دولاراً. وحسب النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٧٥ ألف ليرة وسعر شراء ١٧٤٥٠٠ ليرة في حين بلغ سعر الغرام عيار ١٨ مبيع ١٥٠٠٠٠ ليرة وسعر شراء ١٤٩٥٠٠ ليرة. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد تاجر ذهب فضل عدم ذكر اسمه أن ارتفاع الذهب حالياً ليس ارتفاعاً محلياً إنما ارتفاع عالمي، لافتاً إلى أن سعر الذهب يرتبط بسعر الأونصة عالمياً وعندما يرتفع سعر الأونصة عالمياً يرتفع سعر الذهب محلياً والعكس صحيح، موضحاً أن سعر الأونصة مؤخراً ارتفع عالمياً الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الذهب محلياً. وعن الإقبال على شراء الذهب بيّن أن بيع وشراء الذهب مستمر بشكل دائم مهما ارتفع سعره بوصفه الملاذ الآمن للاستثمار والناس الذين يمتلكون فائضاً من العملة السورية وممنوع عليهم التعامل بغير العملة السورية سيلجؤوا بشكل طبيعي لشراء الذهب أو العقار. وأوضح أن شراء الذهب ازداد العام الحالي من الفئة التي تمتلك فائضاً من المال ومن قبل الذين يبيعون عقاراتهم أو سياراتهم أو ممتلكاتهم التجارية، أما من فئة ذوي الدخل المحدود والموظفين فقد انخفض بيع الذهب، مشيراً إلى أنه يتم بيع مئات الليرات السورية ومئات الأونصات يومياً في سورية حيث يوجد خمسمئة محل بيع ذهب وفي حال قام كل محل ببيع ليرة ذهبية واحدة فقط يومياً سيكون حجم المبيع ٥٠٠ ليرة. وأكد أن هناك أجرة صياغة لليرة الذهبية تتقاضاها محال بيع الذهب وتقابله الصاغة تأخذ رسوماً عليها وما يشاع بأنه لا يحق للتاجر الحصول على أجرة صياغة لليرة الذهبية باعتبارها مشغولة وجاهزة لا تحتاج للصياغة غير صحيح، ومن حق التاجر أن يربح والنقابة أن تأخذ رسوماً على الصياغة.

خدمات إلكترونية ستغلق أدراج البقشيش إلى الأبد

تكلفة إنجاز معاملة واصلة إلى منزلك ٣٥ ليرة

طلال ماضي

صدق أو لا تصدق أن تكلفة إنجاز المعاملات في مراكز خدمة المواطن الإلكترونية التابعة لوزارة الاتصالات والتقانة واصلة إلى منزلك لقاء ٣٥ ليرة سورية، هذه الخدمات يعول عليها في حال انتشرت أن تغلق أدراج البقشيش المقدم للموظفين مقابل الخدمات إلى الأبد، وأن تخفف من حالات الازدحام، وتحدث نقلة في الدفع والمعاملات الإلكترونية.

وتتراوح الرسوم بالنسبة للخدمات المقدمة عبر المراكز الإلكترونية والتي تخص وزارة التربية بين ٣٥ و١٠٠ ليرة وبين ٦٠٠ و١٠٠٠ ليرة لمعاملات السجل المدني وبين ١٢٠٠ و١٧٠٠ ليرة للمصالح العقارية، علماً أن تكلفة إنجاز أي معاملة مشابهة ورقياً أكثر من ١٠ أضعاف فروقات وأجور تضعها بين كتابة طلب وطوابع ورسوم وغيرها، ومع ذلك ما زال الإقبال خجولاً على هذه الخدمات أقل من ١٦ ألف خدمة مقدمة، وحوالى ١٥٠ خدمة ضمن المركز الرئيسي بدمشق.

مدير مديرية تقانة خدمة المواطن المهندس سامر يماني بين في تصريح لـ«الوطن» أن خدمات وزارة التربية المقدمة هي صور مصدقة عن الشهادات بفروعها ووثيقة نجاح للشهادات أيضاً ويمكن لأي مواطن أن يطلب هذه الخدمات عبر التطبيق «معاملاتي» أو عبر الموقع الالكتروني للمركز ويرسوم أقل من تكلفة طباعتها، ويمكنه طلب إيصال الوثيقة ضمن ظرف مختوم إلى مكان سكنه.

من يسمع بهذا الكلام ويطلع على الرسوم يأتيه العجب ويسأل كيف تكون رسوم أي خدمة واصلة إلى منزلك أقل من أجور التنقل بسرفيس واحد نعم هذه الخدمات أطلقت شمعتها الأولى في سورية وتقدم خدمات الحصول على الوثائق مع إمكانية توصيلها مجاناً إلى منزلك أو أقرب مركز خدمة مواطن ورقي في ٧ محافظات دمشق وحلب واللاذقية وحمص وحماة وطرطوس والقنيطرة. ومن الخدمات المقدمة ضمن مركز خدمة المواطن الالكتروني أوضح يماني أنها خلاصة السجل العدلي ومعاملات السجل المدني من بيانات زواج وولادة ووفاة وقيد فردي وغير مولف وبراءة ذمة مالية للأفراد والشركات ومعاملات ضمن المصالح العقارية من بيان قيد ومساحة ومخطط مساحة وتسلسل مالكين وبيان أوصاف وإثبات أو نفي ملكية وصور مصدقة عن عقد إشارة حجز. ومن المعاملات التي ينجزها المركز بحسب يماني ضمن وزارة التعليم العالي بيان وضع موفد بكلفة ٣٠٠ ليرة وكشف علامات.

وأشار يماني إلى العمل إلى إضافة خدمات جديدة من جواز سفر وخدمات أخرى تتبع إلى وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتموين والإسكان والتعمير.

وحول آلية الدفع أكد يماني أنه يمكن تسديد أجور الخدمات عن طريق حساب كاش عبر شركات الخلوي أو عبر الحسابات البنكية لافتاً إلى زيادة الطلب على الخدمة بعد تفعيل حساب كاش.

ولفت يماني إلى أن مدة إنجاز الخدمات تختلف حسب نوعها وتصنف خدمات سريعة كخدمات السجلات المدني والعدلي والعاملين في الدولة ووزارة التربية وأخرى بطيئة تحتاج إلى وقت أطول لتسليمها كخدمات وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمالية وجامعة دمشق والمصالح العقارية. وأشارت مصادر لصحيفة «الوطن» أن إيصال المعاملات يتم الآن مجاناً لتشجيع المواطنين على الاستخدام الالكتروني لطلب الخدمات وتخفيف الازدحام على المراكز وتشجيع الدفع الإلكتروني وفي خطوات لاحقة سيتم تحديد رسوم إيصال الخدمات إلى المنازل.

الجامعة العربية تدخل من باب الصناعات الحرفية

القدح: هدفنا تأمين تمويل للمشروعات الصغيرة

الوطن

وقع الاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية والذي مقره في دمشق بروتوكول تعاون مشترك بين المجلس العربي بين «المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية» في مقر جامعة الدول العربية في مصر وذلك خلال انعقاد مؤتمر «العمل الإنساني والتطوعي في عصر الريادة المجتمعية». واتفق كلا الطرفين على أن تكون مجالات التعاون من خلال تكوين شراكة ترعى وتدعم جميع البرامج والمشروعات التي يشرف عليها كلا الطرفين، والسعي لإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية والسير نحو تحقيق التنمية المجتمعية. رئيس الاتحاد محمد عبد الباسط القدح أكد لـ«الوطن» أن توقيع البروتوكول هو مؤشر مهم لبداية تعاون بيننا وبين جامعة الدول العربية، لافتاً إلى أن الاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية له دور فعال في توفير التمويل لمشاريع الأسر المنتجة والحرفيين وأصحاب الصناعات التقليدية بما يسهم في تمكين هذه الأسر اقتصادياً وتطوير منتجاتها والارتقاء بها وتوفير أسواق خارجية لها في الدول العربية وخارجها، وأشار إلى أن البروتوكول نص على عدة نقاط تتمثل بداية بأن المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية جهة متابعة وتقييم وإشراف على برامج المسئولية المجتمعية، وفي إطار السياسات التنموية التي تضطلع بها الحكومة المصرية، وتقديم إسهامات مهمة لتعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن أجل تحسين مستويات المعيشة وإشباع الاحتياجات الأساسية وخلق فرص عمل جديدة للمواطن، وحيث إن الأطراف مقتنعة بأن المسؤولية المجتمعية هي عملية تهدف إلى تشجيع المنظمات والاتحادات على ممارسة أعمالها بصورة تنعكس إيجابياً على البيئة والعملاء والموظفين والمجتمعات وأصحاب المصالح الآخرين. وبين البروتوكول أنه لما كانت الأطراف تؤكد إمكانية المسؤولية المجتمعية في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة وزيادة معدلات التنافسية الوطنية ودعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورفع نسب التشغيل من خلال خلق مزيد من فرص العمل، وإيماناً من الأطراف بأهمية التعاون والتنسيق بينهم بما يصب في تحقيق أهدافهم المشتركة، فقد تم الاتفاق على أن الهدف من البروتوكول هو توطيد أواصر العلاقات العربية المشتركة ودفع عجلة التنمية بين الشعوب العربية وذكر القداح أنه تم الاتفاق على التعاون في عدة مجالات أولها أن يكون هناك شراكة ترعى وتدعم كل البرامج والمشروعات التي يشرف عليها كلا الطرفين المجلس العربي للمسؤولية المجتمعية والاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية من خلال المؤتمرات والمنتديات ومن خلال محاولة تأمين مصادر تمويل لهذه المشروعات إضافة إلى دعم رؤية المتفق عليها للعام ٢٠٣٠ وخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية والسعي لإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية في تضافر للجهود والسير نحو تحقيق التنمية.